

CDIP/14/INF/9

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 23 سبتمبر 2014

## اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

### الدورة الرابعة عشرة

جنيف، من 10 إلى 14 نوفمبر 2014

### ملخص دراسات الحالة عن التعاون والتبادل بين مؤسسات البحث والتطوير في البلدان المتقدمة والنامية

بتكليف من الأمانة

1. يحتوي مرفقا هذه الوثيقة "1" على ملخص لدراسات الحالة عن التعاون والتبادل بين مؤسسات البحث والتطوير في البلدان المتقدمة والنامية، والتي اضطلع فيها، ضمن سياق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول (CDIP/6/4 Rev.)، الدكتور. بومان هيدن نائب مدير مركز الملكية الفكرية والدكتور أولف بيتروسون مدير مركز الملكية الفكرية في جامعة شالميرز للتكنولوجيا غوتنبرغ، السويد. و"2" استعراض الأقران للدراسة المذكورة أعلاه من قبل السيد نيكولاس توم، مركز البحوث المشتركة للمفوضية الأوروبية، إشبيلية، إسبانيا.

2. اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية  
مدعوة إلى الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في  
مرفقات هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفقان]

ملاحظة: الآراء الواردة في هذه الدراسة هي آراء الكاتب ولا تعكس بالضرورة آراء أمانة الويبو أو أي دولة من الدول الأعضاء في المنظمة.

## ملخص دراسات الحالة عن التعاون والتبادل بين مؤسسات البحث والتطوير في البلدان المتقدمة والنامية

### ملخص تنفيذي

#### عرض عام

1. المعرفة هي المورد الأكثر قيمة في العالم، ولذا أصبحت البنية التحتية المؤسسية التي تحكم كيفية إنشاء المعرفة، وامتلاكها، ونقلها، والاستفادة منها في المجتمع، العامل المحدد الرئيسي للثروة المستدامة للأمم. وفي الحقيقة، يمكن إرجاع كل ما يحدد الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية إلى المعرفة والمؤسسات التي تدعم استخدامها الفعال والكفء. وفي وقتنا الحاضر يستخدم مصطلح اقتصاد المعرفة لوصف كيف أنشأ التقدم في التعليم والأبحاث والابتكار، مجتمع ما بعد الصناعة، ووفر الثروة والرفاه خارج القيود والأرض، والعمل، ورأس المال (المادي). ولكن، حتى في عالم اليوم المتصل، لا يزال نقل المعرفة صعبا، خصوصا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية نتيجة لطبيعتها الضمنية والمؤسسية. وعلى سبيل المثال، فإن قواعد بيانات البراءات مليئة بالمعلومات التقنية، ولكن لا تصبح هذه المعلومات معرفة قابلة للتطبيق حتى تستوعب وتنفذ بشكل صحيح لتكوين القيمة. وبعبارة أخرى، فإن تحدي الانتقال من المعلومات إلى المعرفة ومن ثم، من المعرفة إلى الابتكار، لا ينبغي أن يؤخذ كأمر مسلم به ولا سيما في البيئات التي تفتقر إلى الحوافز المؤسسية القوية والقدرة على دعم هذه العمليات.

2. وإن بعض أهم مجموعات المؤسسات التي تحكم التنمية والاستفادة من المعرفة حول العالم، هي أنظمة الملكية الفكرية المختلفة، والتي تضم عددا من الأطر المؤسسية العالمية تحدد حقوق الملكية الفكرية واللوائح التنفيذية، بما في ذلك البراءات وحقوق العلامات التجارية وحقوق التصاميم، وحقوق المؤلف، وحقوق مربي النباتات، والأسرار التجارية وغيرها. وبالرغم من ذلك تلعب حقوق الملكية الفكرية و اللوائح التنفيذية أدوارا متنوعة حسب المناطق الجغرافية ومجالات المعرفة. وعلى سبيل المثال، يطبق نظام البراءات على الاختراعات الدوائية وبرامج الكمبيوتر بطرق مغايرة في الجوانب التقنية ونطاق الحماية، تبعا للمنطقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والهند. ولهذا، وبرغم ارتباط نقل المعرفة بحقوق الملكية الفكرية في كثير من الأحيان، فإن الدور الذي تلعبه حقوق الملكية الفكرية يعتمد على السياق التقني والاجتماعي والاقتصادي المحدد، والذي يكون أكثر تعقيدا عندما يشمل البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وينطوي على لغات وثقافات وأعراف قانونية مختلفة. وبناء على ما سبق، يسبر هذا التقرير تحديات عمليات التعاون الناجمة المتعلقة بالبحث والتطوير والابتكار بين البلدان المتقدمة والنامية.

3. وطلبت الدول الأعضاء في الوبو هذا التقرير في سياق جدول أعمال التنمية. ونفذه مركز الملكية الفكرية، وهو مركز مشترك بين جامعة غوتنبرغ وجامعة تشالمرز للتكنولوجيا، كجهد تعاوني اعتمد في المقام الأول على دعم طلاب الدراسات العليا وتوجيهات مهنيي نقل التكنولوجيا، والباحثين الأكاديميين. ومع أن نطاق المشروع كان استكشافيا أكثر من كونه دقيقا أكاديميا، نتج عن المشروع ثماني حالات توضح العديد من المجالات التقنية والمناطق الجغرافية المختلفة، ووفر نظرة أولية مثيرة للاهتمام على التحديات المؤسسية المختلفة التي تواجه الجهات الفاعلة في التعاون بشأن البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وفيما يلي ملخص لكل حالة من الحالات متبوعا بخاتمة عن نتائج الدراسات.

[يلي ذلك المرفق الثاني]

## استعراض دراسة (C): "دراسات حالة عن التعاون والتبادل بين مؤسسات البحث والتطوير في البلدان المتقدمة والبلدان النامية" بومان هيدين

المراجع: السيد نيكولاس توم، مركز البحوث المشتركة للمفوضية الأوروبية، إشبيلية، إسبانيا.

البنية

تقدم دراسات الحالة قراءة صعبة بشكلها الحالي، لأنها من مجالات مختلفة وهو ما طلب. ولكن يمكن تحصيل فائدة أكبر، إذا ما عرضت ضمن إطار أو بنية مشتركة (مثلاً: طبيعة المشكلة، حق الملكية المستخدم، ولماذا؟، كيف؟ تحديات خاصة للملكية الفكرية، الحلول المقدمة، الدروس المستفادة، إلخ)

المساهمة الأساسية لحقوق الملكية الفكرية

لم تكن حقوق الملكية الفكرية محددة في معظم دراسات الحالة. وفي بعض الأحيان كان استخدام حقوق الملكية الفكرية مربكاً وانتقل من حق إلى آخر دون توضيح أعمق (على سبيل المثال من الأصناف النباتية إلى البراءات). يرجى تحديد حق الملكية الفكرية الموضوع على المحك بدقة (تكنولوجيا كاملة/لا يمكن تغطية منتج براءة وحيدة عادة).

العناصر التي لم تشملها الدراسة

هناك دراستا حالة مفقودتان. ولا يوجد توليفة للدراسات المركبة المقدمة. كما أن تركيزاً ليست بلداً متقدماً. ويمكن للتركيز على حقوق ملكية فكرية معينة ان ترفع بشكل كبير القيمة المضافة للتحليل. ينصح بالانتقال من دراسات الحالة العامة إلى دراسات حالة محددة (أي من حقوق الملكية الفكرية يستخدم ولماذا؟ وكيف؟ وأين؟ لأن تطبيق البراءات لا يساوي منحها، ما هي أهمية الموقع الجغرافي بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية؟ ما هو الدور المحدد لحقوق الملكية الفكرية في قضية معينة؟ كيف سهل ذلك نقل الحل أو التكنولوجيا؟ إلخ).

توجيهات حقوق الملكية الفكرية لصناع السياسة

وينبغي أن تكون الدروس المستفادة أكثر تحديداً حول حقوق الملكية الفكرية، وينبغي تقديمها في ملخص معاً.

التقييم العام/التوصية

أنصح بمراجعة الحالات مع التركيز على هيكل متماسك وتحليل إيطاري وصياغة دور وسممة محددتين من سياسات حقوق الملكية الفكرية في دراسات الحالة.

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]